الاقتصاد الجزائري والتحرر من التبعية الفرنسية ١٩٦٥- ١٩٧٥م

أ. د. علاء طه ياسين النعيمي
جامعة سامراء- كلية الآداب

الباحث: عطاالله حسين فارس الخزرجي

الملخص

استمر الاحتلال الفرنسي للجزائر لمدة ١٣٢ عاماً حاولت فرنسا خلالها طمس كل معالم الشخصية الجزائرية وإلغاء الهوية الوطنية وفرنسة المجتمع، وبعد تحرير الجزائر عام ١٩٦٢م حاولت فرنسا مرة اخرى التدخل في شؤونه كافة، ولاسيما السياسية والاقتصادية فأخذت تشجع طرف ضد طرف آخرفي محاولة منها لإثارة الخلافات السياسية التي تقوض بناء الدولة المدنية المستقرة، كذلك محاولتها عرقلة أي نشاط اقتصادي ممكن أن يدفع عجلة التقدم نحو الأمام، ومحاولتها السيطرة على حقول النفط والغاز وتحديد الأسعار من دون مشاورة الجزائر، ومحاولة المساس بالاقتصاد الجزائري والتحكم به، و بقي تأثير فرنسا واضحاً في مفاصل الحياة كافة في الجزائر، ولقد حاولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة إزالة هذا التأثير فقامت بخطوات عملية نحو ذلك، ومنها: تأميم المواصلات والغاز والنفط والمصارف، وإقامة ثورة زراعية وصناعية كبرى كان لها أثراً كبيراً في تقدم الجزائر، كذلك توجه الجزائر نحو النظام الاشتراكي في محاولة منها للتخلص من النظام الرأسمالي الموروث من الاستعمار الفرنسي، وبذلك الجزائر بالفعل من بناء رؤية سياسية بعيدة عن التدخلات الفرنسية وتعزيز البناء الاقتصادي والتنموي من خلال بناء المصانع والمعامل الإنتاجية والاهتمام بالفلاح والزراعة ومحاولة رسم سياسة صناعية وزراعية متقدمة بعيدا عن التأثير الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، فرنسا، سوناطراك، جورج بومبيدو، إيراب.

Algeria economy and freedom from the France follower 1965-1975

Ata alah Hussain Faris Alkhazrajy
Prof Dr. Alaa Taha Yaseen Alnuami
University of Samarra- College of Arts

Abstract

The occupy of France Continued to Algeria for132 year and tried France through it cover all the Algeria personality and astonished and left the identity and France the society and after controlled Algeria 1962, France tried to take place or take part to inter in her work at all, especially political and economic, took to encourage one point against another point trying from it the problems and the political different problems which stopping build the city country inhabitant and also trying put struggle which the economic activity able to push the channel towards in front of and trying controlling on the oil fields and gas and limited the prices without conversation of Algeria and trying face the Algeria economy and Controlled of it stayed in flounced of France clearly in all the aspects of life in Algeria and trying the government of Algeria following left the influence and gets up with aspects and steps practical steps towards that from her take care of transport and gas and oil and the banks, attend the revolution of agriculture and industry and a huge industry was that influence the great influence in traduce Algeria and also take the Algeria towards the system freedom trying from her to get ride of from the mainly system inheritance from the occupy of France.

Keywords: Algeria, France, Sonatrac, Georges Pompidou, ERAP.

المقدمة:

خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي منذ عام ١٨٣٠م، إذ واجه فيها الشعب الجزائري قوات الاحتلال بمقاومة شعبية مسلحة، اتخذت أشكالاً مختلفة، واستمرت هذه المقاومة فترة طويله إلى أن تحررت الجزائر عام ١٩٦٢م بعد قيام جبهة التحرير الوطني بثورتها عام ١٩٥٤م، لتبدأ مرحلة جديدة من العمل السياسي الممزوج بالتدخل الفرنسي في الشؤون الجزائرية ومحاولة عرقلة عمل الدولة الجزائرية في مختلف المجالات، ومحاولات التدخل السياسي والاقتصادي لمنع الجزائر من تثبيت أقدامها كدولة مستقلة تستطيع إدارة نفسها بنفسها، كذلك محاولة السيطرة الاقتصادية على مقدرات الشعب الجزائري وتحديد السياسة الاقتصادية الجزائرية، مما شكل نوع من التبعية الاقتصادية لفرنسا، حاولت الجزائر جاهدة خلال مدة حكم الرئيسين أحمد بن بيلا وهواري بومدين التخلص منها.

تضمن البحث مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، وكان المحور الأول: قطاع النفط والغاز الجزائري وأزمة العلاقات مع فرنسا، وتم التطرق فيه إلى سعي الرئيس أحمد بن بيلا والرئيس هواري بومدين استرجاع السيادة الوطنية على النفط الجزائري، أما المحور الثاني: فتحدث عن المشكلات الاقتصادية التي واجهت الجزائر بعد الاستقلال واجراءات معالجتها، إذ تم التطرق إلى الأعمال الاقتصادية الكبيرة التي قامت بها الحكومات الجزائرية بعد الاستقلال في قطاعي الزراعة والصناعة والقطاع المالي والقطاع التجاري وأزمة الهجرة الى فرنسا، أما المحور الثالث: فكان آثار السياسة الفرنسية على إجراءات التحول للاقتصاد الاشتراكي، إذ تناول كيفية تطبيق النظام الاشتراكي في الجزائر وعملية التسيير الذاتي، والثورة الصناعية والزراعية في الجزائر.

أولاً: قطاع النفط والغاز الجزائري، وأزمة العلاقات مع فرنسا:

سعى الرئيس هواري بومدين[١] الى اكمال ما بدأه الرئيس أحمد بن بيلا[٢] في موضوع استرجاع السيادة الوطنية على النفط الجزائري في محاولاته التخلص من قيود اتفاقيات ايفيان[٣] " **Evian**" عام ١٩٦٢.

في التاسع والعشرين من تموز ١٩٦٥م جرى التوقيع على اتفاقية مع فرنسا حول استغلال ثروات النفط والغاز الجزائري[٤]، ووضع اطار تنظيمي جديد للعلاقات الصناعية والنفطية بينهما[٥]، وتم بموجبها مشاركة الجزائر في استثمار الثروات بالتساوي مع الشريك الفرنسي[٦].

التزمت فيها الجزائر بأن تؤمن امدادات منتظمة للسوق النفطية الفرنسية وبأسعار مناسبة، في حين منحت الاتفاقية مقابل ذلك دولة الجزائر مساهمة فرنسية تتخذ اشكال متعددة، تتضمن تنشيط عمليات التنقيب عن النفط، والمساهمة في تطوير عمليات التكرير والصناعات البتروكيمياوية[٧]، فضلاً عن قيام فرنسا بتدريب الكادر الوطني الجزائري على مجالات العمليات الفنية والإدارية كافة الخاصة بأعمال النفط[٨].

وردت في الاتفاقية جوانب أُخرى من بنودها كان منها المادة (٣١)، والتي التزمت فيها الحكومة الفرنسية بتقديم مساعدات مالية الى الحكومة الجزائرية ١٩٧٠م[٩]، وجاء في المادة (٢٧) أن تقوم الحكومتان الفرنسية والجزائرية بإعاده النظر بعد الحادي والثلاثين من كانون الأول ١٩٦٨ في الأسعار المتخذة أساساً فيما يخص الأحكام الضرائبية المعمول بها في البلدان المنتجة الاخرى، وأما المادة(٥٢) من الاتفاقية فقد نصت على الزام البلدين بإعادة نظر شاملة بشأن الأحكام كافة التي تتضمنها الاتفاقية، وذلك بعد مضي خمسة أعوام من تاريخ سريان مفعولها التي حددت بخمسة عشر عاماً[١٠].

رأت حكومة الجزائر أن الامتيازات النفطية المعطاة لفرنسا فقدت مسوغ وجودها، ويجب إعادة النظر فيها فقامت في الثاني عشر من شباط ١٩٦٩م بتوجيه اخطار الى سبعة شركات فرنسية عاملة على اراضيها[١١]، وفي الثاني من أيار ١٩٦٩م قامت وزارة الصناعة والطاقة الجزائرية بإبلاغ الشركات الفرنسية صاحبة الامتياز، بأنها تعد التحفظات التي أبدتها الشركات حول رفع قيمة الأسعار المعلنة، إنها تحفظات مجردة، وفي الثاني والعشرين من أيار ١٩٦٩ وجهت حكومة فرنسا من خلال سفارتها في الجزائر مذكرة رسمية الى الحكومة الجزائرية، بينت موقفها من بلاغ وزارة الصناعة والطاقة: "**أن الحكومة الفرنسية تعتبر هذا الأخطار الموجه إلى الشركات.. متناقضاً مع أحكام المادة (٣٢) من اتفاقيات الامتياز النموذجية، ولذا فإن الحكومة الفرنسية تود أن تعبر من جديد عن تحفظاتها الصريحة بشأن الإجراءات التي لجأت إليها**

الإدارة الجزائرية"[١٢]، وردت حكومة الجزائر في الاول من تموز ١٩٦٩ برفض تحفظات الحكومة الفرنسية[١٣].

دعت الحكومة الجزائرية الجانب الفرنسي للدخول في تشرين الثاني ١٩٦٩م مفاوضات ثنائية من أجل إعادة النظر في النظام الضرائبي على الشركات الفرنسية[١٤]، ووافقت الحكومة الفرنسية على إجراءها، وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٩م بدأت المفاوضات بين الجانبين، بشأن رفع سعر النفط والضرائب وجعلها بالقيمة نفسها للأسعار العالمية المعلنة[١٥]، ولكن الطرف الفرنسي رفض قرار السعر الجديد الذي طلبه الجانب الجزائري، وعرضت فرنسا سعر اخرا رفضته الجزائر[١٦].

بعد أن ثبت للجزائر أن المفاوضات أصبحت من دون جدوى، نتيجة إلى الموقف الفرنسي الرافض لتحديد الأسعار التي طلبتها الحكومة الجزائرية، توقفت المفاوضات من دون التوصل الى اتفاق بين الطرفين، وفي العشرين من تموز ١٩٧٠م طالبت الجزائر من الشركات النفطية الفرنسية كافة تسديد التزاماتها المالية تجاه الحكومة الجزائرية، فكان رد فعل فرنسا على ذلك إصدار بيان رسمي يندد فيه بالقرار الجزائري بعد اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي[١٧]، وفي اليوم نفسه أصدرت الحكومة الجزائرية قراراً يقضي بتحديد سعر النفط بـ (٢,٨٥) دولاراً للبرميل مما ادى الى قيام الصحافة الفرنسية بالتصدي لهذا القرار وإجراء تصعيد اعلامي ضد الجزائر[١٨]، وأعلنت الحكومة الفرنسية أن القرار الجزائري بشأن تحديد السعر الجديد، لا يمكن تطبيقه في أية حال[١٩].

إزاء القرار الجزائري برفع سعر النفط، تدخل رئيس الجمهورية الفرنسية جورج بومبيدو[٢٠] **"Georges Pompidou"** شخصيا لدى الرئيس هواري بومدين، وطلب منه إيقاف هذا الإجراء، بحجة أن مسألة النفط ترتبط بمسائل أخرى عالقة بين الجانبين[٢١]، وفي آب عام ١٩٧٠ تحدث الرئيس هواري بومدين عن طلب الرئيس الفرنسي، قائلا: "**تجاوبت مع طلبه، عندئذ عرضوا علينا البدء بمفاوضات شاملة حول مجمل أوجه القضية، وقلت لهم أن يبلغوا حليفنا بأننا نريد نحن يوما ما الإشراف مباشرة على ثرواتنا**"[٢٢].

بدأت مفاوضات بين البلدين في التاسع والعشرين من شباط عام ١٩٧٠م استمرت لمدة خمسة أشهر، لم تتوصل فيها المفاوضات إلى اتفاق، نظرا لتنكر فرنسا ورفضها المطالب الجزائرية، وبَين الرئيس هواري بومدين في شباط ١٩٧١م عن ما توصلت إليه تلك المفاوضات التي جرت مع الجانب الفرنسي، قائلاً: "**هكذا دارت المفاوضات وتوالت الأسابيع والأشهر دون أن تظهر أقل نتيجة، وأكثر من ذلك شهدت نهاية عام ١٩٧٠م حملة صحفية واسعة في**

فرنسا... وتساءلنا مطولاً عما كانت تخفيه تلك الحملة الواسعة التي شنتها أجهزة الاعلام الفرنسية، عندئذ ظهرت المؤامرة الى وضح النهار، إن الشركات الفرنسية التي كانت تتعاون في الجزائر مع الدولة الجزائرية... استنجدت بالكارتل تحت شعار: لنتحد دفاعاً عن مصالحنا"[٢٣]، في الرابع من شباط ١٩٧١م أعلنت الحكومة الفرنسية ومن طرف واحد، الانسحاب ورفض استئناف المفاوضات[٢٤].

قررت الحكومة الجزائرية بخطاب رسمي في الرابع والعشرين من شباط ١٩٧١ للرئيس هواري بومدين يخص استرجاع السيادة الوطنية على النفط، أعلن فيه: " **قررنا بأسم مجلس الثورة والحكومة أن المقررات التالية نافذة اعتباراً من هذا اليوم:**

١. المساهمة الجزائرية في كل الشركات الفرنسية ترفع الى (٥١٪) بحيث أننا نشرف على مراقبتها الفعلية.

٢. تأميم مناجم الغاز الطبيعي.

٣. تأميم النقل البري، أي مجمل وسائل النقل الموجودة على أرض الوطن"[٢٥].

وبين الرئيس هواري بومدين في خطابه قائلاً: "**إن هذه القرارات اتخذت من جانب واحد، وهي تهدف إلى ضمان شركة سوناطراك**[٢٦] **"Sonatrac" احتكار نسبة (٥١٪) من كل مشاريع البتروكيماويات في الجزائر، مما يعني استرجاعها السيادة الوطنية على النفط الجزائري، وامتلاكها كافة الامتيازات التي كانت مملوكة للشركات الفرنسية بموجب اتفاقيات ايفيان "Evian" التي لم تعد ملزمة للحكومة الجزائرية بعد تاريخ الرابع والعشرين من شباط ١٩٧١"**[٢٧].

وجهت الحكومة الفرنسية في التاسع من آذار ١٩٧١م مذكرة رسمية إلى الحكومة الجزائرية، أعربت فيها عن موقفها بخصوص إجراءات التأميم المتخذة في الرابع والعشرين من شباط[٢٨]، لا تتفق مع الاتفاقيات الجزائرية– الفرنسية للأعوام(١٩٦٢، ١٩٦٥م) بسبب اتخاذها انفراديا من جانب واحد[٢٩]، وردّت حكومة الجزائر في آذار ١٩٧١م بمذكرة رسمية على مذكرة الحكومة الفرنسية، أشارت فيها إن قرارات التأميم التي اتخذتها، كانت في نطاق ممارسة حقها باستكمال الجزائر لسيادتها[٣٠]، ودعت المذكرة الجزائرية الشركات الفرنسية الامتثال كُلياً للقوانين الجزائرية[٣١]، ولكن الشركات الفرنسية التابعة لمجموعة إيراب **"ERAP"** توقفت عن دفع ضرائب الدخل عن النفط، ورفضت الالتزام بقوانين التأميم الصادرة من حكومة الجزائر[٣٢]، وبناءاً على ذلك إتخذت الحكومة الجزائرية تدابير جديدة كان من بينها الاستيلاء في الثالث

والعشرين من آذار ١٩٧١ على النفط الخام لشركات النفط الفرنسية الأعضاء في مجموعة إيراب **"ERAP"**، بسبب رفضها دفع الضرائب المستحقة عليها(٣٣).

اتخذت الحكومة الجزائرية في الثاني عشر من نيسان ١٩٧١ عددا من المراسيم، بتوقيع الرئيس هواري بومدين، نصت على تحديد النظام الضرائبي الواجب تطبيقه على الشركات، والأسعار المناسبة لمنتوجاتها النفطية(٣٤)، وبضمنها تنظيم العلاقات بين الشركات الفرنسية والشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك **"Sonatrac"** (٣٥).

وبخصوص موقف حكومة فرنسا، عقد الجانب الجزائري في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٧١م اجتماع مشترك لمجلس الثورة ومجلس الوزراء، وعلى أثره تم إصدار بيان مشترك، تضمن الكشف عن: تجميد عشرات المليارات من الفرنكات القديمة عن الضرائب النفطية تمثل مجموعة من التدابير المتخذة من طرف فرنسا، بقصد الضغط السياسي والاقتصادي وعرقلة تطور الجزائر(٣٦).

حاولت مجموعة شركات إيراب **"ERAP"** ، والشركة الفرنسية للبترول (c.f.p) أن تستمر في امتناعها عن الوفاء بالتزاماتها الضرائبية ورفضهما تسديد المبالغ عن قيمة الشحنات التي لم يتم دفعها، مما جعل حكومة الجزائر أن تفرض إعادة تحويل مسبق لمبلغ (٢,٩٥) دولار عن قيمة كل برميل تتسلمه الشركات الفرنسية قبل الشحن في الميناء، وازاء هذا التطور في السعر، قاطعت الشركات الفرنسية في التاسع عشر من نيسان ١٩٧١م شراء النفط الجزائري، بحجة ارتفاع سعره(٣٧)، وأعلنت فرنسا أن النفط الجزائري الذي يصدر من الحقول النفطية المؤممة هو (نفط أحمر)(٣٨)، ومستولى عليه بصورة غير مشروعة، وكل من يشتريه يتعرض للمقاضاة القانونية(٣٩)، ورَدّ الرئيس هواري بومدين في نيسان ١٩٧١، قائلاً: **"إنه إذا كان لون بترولنا أحمر فأنه تلون بدماء شهدائنا الذين يعدون بالملايين"**(٤٠)، وفي الأول من أيار ١٩٧١م قامت شركة **"ERAP"** الفرنسية بسحب مائة وستة وستون من خبرائها وفنييها العاملين بفرع الشركة في حقل حاسي مسعود(٤١).

ثانياً: المشكلات الاقتصادية التي واجهت الجزائر كآثار للاحتلال الفرنسي وإجراءات معالجتها.

١- قطاع الزراعة والصناعة في الجزائر:

أ- قطاع الزراعة:

اتخذت الحكومة الجزائرية بعد عام ١٩٦٥م عدد من الخطط والاجراءات في معالجة المشكلة الزراعية وإعادة التوازن بين المدن والأرياف ضمن إطار المخططات التي بدأت في عام ١٩٦٧م، والثورة الزراعية في عام ١٩٧١م(٤٢)، ولتحقيق ذلك الهدف في تقليل الفارق بين المدن

والأرياف وضعت الحكومة الجزائرية خطة بناء القرى الزراعية للفلاحين لأجل إنماء الريف واعادتهم إليها بعد أن هجروها الى المدن الحضرية، وإدخالهم في عملية التنمية الزراعية للبلاد، فتم إقرار بناء ألف قرية لهذا الغرض، وبدأ العمل في تنفيذ الخطة عام ١٩٧١م، وتواصل البناء في إنجازها أعوام عديدة(٤٣).

اتخذت الجزائر خطوات عديدة لمعالجة تلك المشكلات، كان منها:

ـ تقديم منح مالية وقروض مصرفية طويلة الأجل لمساعدة الفلاحين في زراعة أراضيهم وتوزيع الجرارات والآلات الزراعية عليهم(٤٤).

ـ توزيع الأراضي التي كانت مُلكاً للدولة على الفلاحين مجاناً(٤٥)، واستمرت الحكومة الجزائرية من خلال برنامج الثورة الزراعية بتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي ومساعدتهم على تجهيزها بوسائل الإنتاج الضرورية للزراعة(٤٦).

ـ تنفيذ العمل بمبدأ إلغاء النظام الإقطاعي الذي أوجد التفاوت في العدالة الاجتماعية(٤٧).

لم تحقق المخططات الثلاث والثورة الزراعية، ما خططت له الحكومة الجزائرية (٤٨)، وكانت نتائجها شملت الأمور الآتية:

ـ تراجع الانتاج الزراعي، وبقى في حالة تدهور، ولم تستطيع الحكومة الجزائرية تحقيق الاكتفاء الذاتي في ذلك المجال(٤٩)، وجعل البلاد تتجه إلى استيراد الكثير من السلع الغذائية(٥٠).

ـ استمرار الهجرة الفلاحية من الريف إلى مركز المدن الحضرية بحثا عن فرص عمل(٥١).

ـ زيادة النقص في الانتاج النباتي والحيواني، وبدأ فقدان السلع يسود الأسواق الجزائرية(٥٢).

ب- قطاع الصناعة: شهدت الصناعة في الجزائر بعد تولي الرئيس هواري بومدين السلطة في الجزائر حالة تبعية الى الشركات الأجنبية، فضلا عن توقف العديد من المؤسسات الصناعية عن الانتاج، بسبب هجرة مالكيها من (المستوطنين الأوربيين) وتركها شاغرة(٥٣).

ـ المخطط الثلاثي ١٩٦٧ – ١٩٦٩م: وضعت الحكومة الجزائرية في هذا المخطط حجر الاساس لتنفيذ برنامج الصناعات الثقيلة(٥٤)، وركزت الحكومة الجزائرية أيضا على انتاج المواد الوسيطة مثل الجرارات والآلات الزراعية والمضخات الحديثة، والأسمدة الصناعية، وبعض المنتوجات والمواد الغذائية، والمعدات الضرورية لمد شبكة الكهرباء(٥٥)، فضلا عن منح الاستثمارات في العمل بقطاع المحروقات والحديد والصلب والبتروكيمياويات والميكانيك، وقد شكلت ما نسبته (٤٥٪) من مجموع الاستثمارات للبلاد(٥٦).

ـ المخطط الرباعي الأول ١٩٧٠-١٩٧٣: كان هدف الخطة دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، وإقامة الصناعات الأساسية، والمنشآت الصناعية القادرة على توفير كميات كبيرة من الإنتاج

المحلي، وتنمية الصناعات التحويلية مثل الصناعة المعدنية والكهرباء وصناعة المواد الغذائية[٥٧].

أهتمت الخطة في مشاريعها على انشاء الصناعات الثقيلة الأخرى، مثل الصناعات الهندسية والفولاذ والحديد والمنتجات الهيدروكربونية، فضلاً عن قطاع المحروقات[٥٨]، والشروع في تطوير قطاع التغذية والنسيج والجلود، وتوسيع صناعة مواد البناء[٥٩].

ـ المخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤-١٩٧٧م: ركزت الحكومة الجزائرية في هذا المخطط بإعطاء الأولوية للتصنيع في اطار سياسة الصناعة المصنعة، والاعتماد على الصناعات الثقيلة والتحويلية، وبناء السكك الحديدي والطرق والموانئ[٦٠]، ومشاريع البناء وصناعة المواد الانشائية[٦١]، كذلك العمل على اكمال المشاريع الصناعية المتأخرة عن المخطط السابق[٦٢].

٢- الآثار المالية والتجارية:

ـ الآثار المالية: واجهت حكومة الرئيس هواري بومدين مشكلة بقاء القطاع المصرفي تحت سيطرة المصارف الفرنسية[٦٣]، واستمرارها العمل بمجال نظام النقد والتسليف المالي في خدمة المصالح الفرنسية من دون رقابة، وفي الأعوام ١٩٦٦-١٩٦٨م أقدمت الجزائر على تأميم أحدَ عشرةَ مصرف فرنسي[٦٤]، وأسست عدداً من المصارف الوطنية برأسمال جزائري[٦٥].

عانت الجزائر منذ عام ١٩٦٧م مشكلة الزيادة في حجم المديونية الخارجية وخدماتها، بسبب لجوء الحكومة الجزائرية الى القروض[٦٦]، الأمر الذي أسهم في انتقال الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد يعتمد على الاستدانة الخارجية[٦٧].

ـ الآثار التجارية: بقت الجزائر بعد عام ١٩٦٥ ترتبط في تجارتها بشكل كبير مع فرنسا، وقد وصل حجم التبادل التجاري إلى (٧٥٪) من مجموع تجارة الجزائر الخارجية[٦٨]، الأمر الذي جعل الجزائر في حالة عجز تجاري لعدد من السنوات، وأعلن الرئيس هواري بومدين بخطاب له في أيلول ١٩٧٣م عن ذلك، قائلا: " **منذ استقلال بلادنا ... والجزائر تعمل من أجل تصفية مشاكل الماضي الذي ورثناه غداة الاستقلال**"[٦٩]، وفي العاشر من نيسان عام ١٩٧٥ دعا الرئيس هواري بومدين بكلمة له أمام الرئيس الفرنسي جيسكارديستان[٧٠] " **Valery Jescar Destin** " أثناء زيارته الجزائر، الى العمل على سد العجز التجاري في المبادلات التجارية بين البلدين[٧١].

٣ـ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا:

استمرت عملية هجرة المواطنين الجزائريين الى فرنسا بعد عام ١٩٦٥م، للتخلص من البطالة في بلادهم وبحثا عن فرص عمل لهم في فرنسا، وفي حديث للرئيس هواري بومدين عام

١٩٦٦م قال: "**إن مجلس الثورة والحكومة جعلا من مشكلة الهجرة الى الخارج، مشكلا من المشاكل الوطنية الكبرى**"(٧٢).

واجهت العلاقات الجزائرية الفرنسية مشكلة جديدة، حينما بدأت في عام ١٩٧٠م سلسلة من الاعتداءات على أمن وحياة العمال الجزائريين في فرنسا، فقد تعرض المهاجرون الى حوادث واعتداءات من قبل الفرنسيين في مختلف المدن الفرنسية(٧٣)، وأحياء العاصمة باريس، من طرف عصابات اجرامية منظمة، تسببت في قتل عدد كبير من المهاجرين الجزائريين(٧٤)، وفي عام ١٩٧١م كانت تنظم اعتداءات متكررة على العمال الجزائريين وعلى ممتلكاتهم(٧٥)، وفي نيسان ١٩٧٢م أقدمت الحكومة الفرنسية على إصدار قرار نص بوقف صرف المنح العائلية لأبناء المغتربين الذين تلقوا هذه المساعدات العائلية لمدة ستة أعوام، مما يدل على عدم اكتراث السلطات الفرنسية بحقوق العامل الجزائري(٧٦)، وفي عام ١٩٧٣م شهدت مدن جنوب فرنسا احداث عنف رهيبة وعنصرية ضد الجالية الجزائرية التي تعيش في فرنسا(٧٧).

تواصلت أعمال العنف على المواطنين الجزائريين العاملين في فرنسا من دون توقف، مما أنعكس ذلك على حالة التوتر في العلاقات بين البلدين، وعلى الرغم من اجراءات الحكومة الجزائرية بإيقاف هجرة الجزائريين الى فرنسا، فلم تتوقف عمليات الاعتداء على الجالية الجزائرية، وفي عام ١٩٧٣م تعرضت القنصلية الجزائرية في فرنسا الى حادث اعتداء، راح ضحيته أربعة قتلى وعشرات الجرحى(٧٨)، وفي العاشر من نيسان ١٩٧٥ تحدث الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أثناء زيارته للجزائر عن وضع الجالية الجزائرية في بلاده، قائلا: "**إن حكومتي تنوي استخدام كل الوسائل اللازمة لكي نضمن لتلك المجموعة البشرية، الكرامة والطمأنينة**"(٧٩).

أقترن مصير المواطنين الجزائريين بطبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية، وأي تأزم في العلاقات بين البلدين يصبح عامل ضغط ومؤثر سلبيا على وضع المهاجرين في فرنسا(٨٠).

ثالثاً: آثار السياسة الفرنسية على إجراءات التحول للاقتصاد الاشتراكي.

بعد تولي الرئيس هواري بومدين رئاسة الدولة في الجزائر عام ١٩٦٥م، استمر في تطبيق نظام الاشتراكية، حينما أشار: " **ينبغي انتهاج الاشتراكية طبقا لواقع البلاد**"(٨١).

رأت الحكومة الجزائرية ان الواقع الاقتصادي للجزائر يتطلب تجاوز أخطاء الرئيس أحمد بن بله في سياسته الاشتراكية وتجربته في التسيير الذاتي، بسبب المركزية الضيقة، وشل كل مبادرة حية لبناء وتطوير الاقتصاد الوطني(٨٢)، والانتقال الى اعتماد استراتيجية للمساهمة في تطبيق الاشتراكية لتكون طريقاً لتحرير اقتصاد الدولة من الرأسمالية والتبعية الاقتصادية(٨٣)، فتبنى الرئيس هواري بومدين بناء نظام يقوم على التنمية الاشتراكية ضمن اطار اللامركزية (٨٤).

اختار الرئيس هواري بومدين الاشتراكية، وعدها وسيلة لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر، وبدأ العمل في تطبيقها من خلال الثورات الصناعية والزراعية[٨٥].

١. الثورة الصناعية:

ـ المخطط الثلاثي ١٩٦٧-١٩٦٩م: بدأت الحكومة الجزائرية في هذا المخطط بتطبيق النظام الاشتراكي، حينما شرعت في الثالث عشر من أيار ١٩٦٨ بتأميم (٢٢) شركة في قطاعات البناء، والأسمدة، وصناعة التعدين، وفي حزيران من العام نفسه أممت (٥٠) شركة للإسمنت والدهان والزيوت، والتعدين[٨٦]، وفي الشهر نفسه تم تأميم (١٢) شركة صناعية[٨٧]، و(٥٨) مؤسسة صناعية أجنبية[٨٨]، وفي الثاني من آب ١٩٦٨ أعلنت الحكومة عن تأميم (١١) مؤسسة أجنبية[٨٩]، وبعد قرارات التأميم تلك، قامت الحكومة الجزائرية بإسناد ادارة المصانع المؤممة الى لجان التسيير الذاتي، ومؤسسات تشرف عليها الدولة[٩٠].

ـ المخطط الرباعي الأول ١٩٧٠-١٩٧٣م: سجل هذا المخطط أول انطلاقة حقيقية للتخطيط القائم على النمط الاشتراكي، وهدفه ايجاد الشروط المستقبلية لتوفير الشغل لليد العاملة، واستكمال السيطرة على الاقتصاد الوطني للبلاد[٩١]، وكان أولها قطاع المحروقات، حينما أقدمت الحكومة الجزائرية في الرابع والعشرين من شباط ١٩٧١م على تأميم (٥١٪) من أسهم الشركات النفطية الفرنسية وتأميم الغاز الطبيعي الموجود في الصحراء بنسبة (١٠٠٪)، وتولي الشركات الوطنية عملية ادارة الإشراف في البحث والتنقيب والنقل داخل الجزائر وخارجها[٩٢].

أصدرت حكومة الرئيس هواري بومدين في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧١م ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات الصناعية الذي نص في بنوده على إصلاح وضع العمال في القطاع العام[٩٣]، إذ سمح الميثاق على المساهمة الحقيقية للعمال وأخذ زمام الأمور في مؤسساتهم[٩٤].

ـ المخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤-١٩٧٧م: جرى في هذا المخطط تأميم آخر مجموعة من الشركات الصناعية الفرنسية الكبرى، وبلغ عددها (٢٢) شركة[٩٥]، وتم في عام ١٩٧٥م إنشاء (٤٩) شركة وطنية في الميدان الصناعي، و (١٩) شركة دولة للخدمات[٩٦].

٢ـ الثورة الزراعية: اتخذت الحكومة الجزائرية في عام ١٩٦٦م قرارات بتأميم ما تبقى من الأراضي الزراعية التي تركها المستوطنون الأوربيون شاغرة[٩٧]، وأصدر مجلس الثورة في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٧١م قانون ميثاق الثورة الزراعية[٩٨]، وكان من مبادئه الأساسية (الأرض لمن يفلحها)[٩٩].

تبنت الحكومة الجزائرية ثلاث مراحل لتنفيذ ما خططت له الثورة الزراعية، وقد توزعت كالآتي[١٠٠]:

ـ **المرحلة الأولى:** بدأت في الاول من كانون الثاني ١٩٧٢م، وجاءت وفقاً للمادة الخامسة من ميثاق الثورة الزراعية التي نصت: تمنح الدولة الأراضي المتوفرة الى الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي، وتساعدهم على تأمين استغلالهم للحصول على انتاج يلبي احتياجاتهم واحتياجات الأمة.

. **المرحلة الثانية:** بدأ العمل بتنفيذها في حزيران ١٩٧٣م، وفقاً للمادة الثانية من ميثاق الثورة الزراعية التي حددت فيها الملكية للأراضي، إذ تضمنت: لاحق في الأرض للملاكين الزراعيين الذين لا يساهمون فعلياً في الانتاج، وصادرت الدولة ضمن تلك المادة في الميثاق، فائض أراضي من (٨,٥٠٠) شخصاً، الذين كان يملك كل منهم أكثر من مائة هكتار(الهكتار يساوي عشرة آلاف متر مربع)، ومن (١٥٠٠) شخصاً الذين كان يملك كل منهم أكثر من خمسين هكتار[١٠١]، وتم في هذه المرحلة توزيع أكثر من (٦٥٠) ألف هكتار من الاراضي الخاصة على (٦٠) ألف مزارع، من الذين لا يملكون أرضاً زراعية[١٠٢].

. **المرحلة الثالثة:** بدأ تنفيذ العمل بها في حزيران ١٩٧٥م[١٠٣]، هدفها إجراء تحول سريع في الأوضاع المعيشية للمناطق الرعوية، والعمل بشعار(القطيع لمن يرعاه)[١٠٤]، وقررت الحكومة الجزائرية في تلك المرحلة من الخطة تأميم أكثر من (٥٠٪) من المراعي المملوكة لكبار الملاكين، و(٨) ملايين رأس حيوان من المواشي والأبقار وغيرها، وتم توزيعها وتجميعها في وحدات تعاونية مستقلة[١٠٥].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، ان الجزائر واجهت صعوبات عديدة جراء الآثار السياسية والاقتصادية للاحتلال الفرنسي بعد الاستقلال إلا انها تمكنت من التغلب عليها وأفشالها بالقرار السياسي والاقتصادي المستقل الذي تمثل بقرار تأميم المصارف والنفط والإجراءات التي عزَّزته كتأميم الغاز ووسائل النقل وبذلك تمكنت الجزائر من التحرر من آثار التبعية الاقتصادية لفرنسا.

الخاتمة:

تركت سياسة الاحتلال الفرنسي للجزائر بآثارها بعد الاستقلال، إذ أدت الى ظهور مشكلات وتحديات سياسية واقتصادية مختلفة واجهت الحكومات الجزائرية من ١٩٦٢-١٩٧٥م، وقد توصل البحث الى مجموعة استنتاجات تخص الجانبين السياسي والاقتصادي، منها:

١- وضع النواة الاولى لتأسيس دولة مستقلة.

٢- بقاء النفوذ الفرنسي لمدة طويلة على الجزائر.

٣- استمرار التبعية الاقتصادية الجزائرية لفرنسا وتحكم فرنسا في النفط والغاز الجزائري الى حين تأميم النفط عام ١٩٧١م.

٤- المحاولات الفرنسية للحفاظ على المصالح والامتيازات الرأسمالية.

٥- اهتمام الرئيس هواري بومدي بقطاعي الصناعة والزراعية ومحاولة احداث ثورة صناعية وزراعية، ومحاولة أنهاء النظام الرأسمالي الموروث من فرنسا والتحول الى النظام الاشتراكي، وكان محصلة ذلك تمكن الجزائر من تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

---

(١) هواري بومدين: وهو محمد بن أبراهيم بو خروبة، تولد عام ١٩٣٢ في قرية بني عدي بالقرب من قالمة شرق الجزائر، درس في المدرسة القرآنية عند الأربع أعوام، ثم دخل المدرسة الفرنسية عام ١٩٣٨، ثم أنضم الى حزب الشعب الجزائري واستدعي للعسكرية في الثامنة عشر من عمره ثم هرب الى تونس، ودرس في جامع الزيتونة، وتوجه الى مصر عام ١٩٥١ وأكمل دراسته في الأزهر، وبعد ذلك أنضم الى جبهة التحرير الوطني، ثم جيش التحرير الوطني، ثم أصبح قائد جيش الحدود، وبعدها قائداً لأركان جيش التحرير، ثم وزيرا للدفاع في حكومة الرئيس أحمد بن بيلا عام ١٩٦٢، وقاد انقلاب عسكري في ١٩ حزيران عام ١٩٦٥ وأصبح رئيساً للجمهورية حتى توفي في ٢٧ كانون الأول عام ١٩٧٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعد بن بشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد ١٩٣٢-١٩٧٨،قصر الكتاب، الجزائر، ١٩٩٧، ص٢٤-٢٥.

(٢) أحمد بن بيلا: ولد في مدينة وهران الجزائرية عام ١٩١٩، تابع دراسته الأولية في الجزائر، عمل عسكريا في الجيش الفرنسي واشترك في الحرب العالمية الثانية، ناضل أعوام طويلة ضد وجود الاستعمار الفرنسي بعد ان ترك العمل بالجيش الفرنسي عام ١٩٤٦، أنتمى الى حزب الشعب الجزائري السري، وعمل في المنظمة الخاصة، ومن خلالها قاد عملية هجوم مسلح عام ١٩٤٩ على بريد وهران، وتم سجنه وهرب من السجن، واستقر في مصر ومارس نشاطه السياسي والاعلامي للتعريف بالثورة الجزائرية ودعمها بالسلاح. للمزيد من التفاصيل ينظر: مائدة خضير علي، احمد بن بيلا ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام ١٩٦٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية أبن رشد، ٢٠٠٤، ص٥.

(٣) اتفاقية تم توقيعها في مدينة ايفيان الفرنسية في الثامن عشر من آذار ١٩٦٢م بين فرنسا والحكومة المؤقتة الجزائرية، وشملت تسعة ابواب، الثلاث الاولى تخص موضوع تنظيم الاستفتاء وضمانات حريته، والأخرى تخص المستوطنين الفرنسيين، والجانب العسكري والتعاون المالي والاقتصادي واستغلال نفط الصحراء فضلا عن التعاون الثقافي والفني. للمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح العقاد الجزائر المعاصرة، مطبعة الرسالة، (د.م)، ١٩٦٤، ص١١٦-١٢٢.

(٤) صلاح العقاد، البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٠٠-١٠١.

(٥) بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١١٤.

(٦) نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا ن اتفاقيات ايفيان الى تأميم البترول، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٣٣-٢٣٤.

(٧) مركز الأعلام البترولي، تطور العلاقات بين الجزائر والشركات الفرنسية، الجزائر،أيار ١٩٧١، ملحق رقم (٢)، ص٥-٧.

(8) Wilfrid Knapp, North West Africa, A politicaland economic survey, Great Britaing, 1977, p.131.

(٩) اسامة صاحب منعم، الملامح العامة لسياسة الجزائر النفطية ١٩٦٢-١٩٦٥، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مجلد (٥)، العدد(١)، جامعة بابل، ٢٠١٥، ص٩٣.

(١٠) نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، ص٢١٥؛ مركز الاعلام البترولي، ملحق رقم (٢)، ص٦، ٨.

(١١) نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، ص٢١٥؛ مجلة السياسة الدولية، مجلد(٥)، العدد (١٦)، القاهرة، نيسان ١٩٦٩، ص٢٢٦.

(١٢) نقلا عن: مركز الأعلام البترولي، ملحق رقم (٤)، ص٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص٤-٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص١٣.

(15) Wilfrid Knapp. Op. cit. p. 132.

(١٦) علي حسن رضوان، تأميم البترول في الجزائر، مجلة السياسة الدولية، مجلد(٧)، العدد(٢٥)، القاهرة، تموز ١٩٧١، ص١٤٥.

(١٧) أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المغربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا ١٩٦٢-١٩٧٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٢، ص٢٨؛ نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، ص٢٣٣-٢٣٤.

(١٨) مركز الأعلام البترولي، المصدر السابق، ص١٧.

(١٩) كفاح عباس رمضان، سياسة الجزائر الداخلية ١٩٦٥-١٩٧٨، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٨٣، ص١٠٤؛ مركز الاعلام البترولي، المصدر السابق، ص١٧.

(٢٠) جورج بومبيدو: تولد عام ١٩١١، تولى رئاسة وزراء فرنسا من حزيران ١٩٥٨ الى كانون الثاني ١٩٥٩، وأنتخب في ١٥ حزيران ١٩٦٩ رئيساً للجمهورية، توفي عام ١٩٧٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٥٢.

(٢١) بول بالطا، كلودين ريللو، استراتيجية بومدين، تعريب: خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، دار القدس، بيروت، ١٩٧٩، ص١٤٧.

(٢٢) نقلا عن: بول بالطا، كلودين ريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة: كامل فاعور ونخلة فريفر، دار القدس، بيروت، (د.ت)، ص٧٠.

(٢٣) نقلا عن: بول بالطا، كلودين ريللو، استراتيجية بومدين، ص١٤٧-١٤٨.

(٢٤) علي حسن رضوان، المصدر السابق، ص١٤٨؛ أمينة شعبوني، المصدر السابق، ص٢٨-٢٩.

(٢٥) نقلا عن: محيي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، موفم للنشر، الجزائر، ط٣، ٢٠٠٠، ص٢١١؛ أمينة شعبوني، المصدر السابق، ص٢٩.

(٢٦) سوناطراك (Sonatrac): شركة تخص النفط، تأسست في ٣١كانون الاول ١٩٦٣، وفق المرسوم الجمهوري رقم ٦٣-٤٩١ لتكون اداة تنفيذ سياسة الجزائر النفطية. للمزيد من التفاصيل ينظر: عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ، ص٥٢.

(٢٧) نقلاً عن:عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري، ٢٤ شباط ١٩٧١، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد(٦)، الجزائر، كانون الثاني ٢٠١٢، ص١٩٤.

(٢٨) عاطف سليمان، المصدر السابق، ص١٠١.

(٢٩) علي حسن رضوان، المصدر السابق، ص١٤٨؛ عاطف سليمان، المصدر السابق، ص١٠١.

(٣٠) أمينة شعبوني، المصدر السابق، ص٢٩.

(٣١) مركز الأعلام البترولي، ملحق رقم (٨)، ص٣-٤.

(٣٢) مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية الفرنسية دراسة تاريخية في تطور العلاقات الاقتصادية ١٩٦٢-١٩٧٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠١، ص١٢٥؛ عاطف سلمان، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٣٣) كفاح عباس رمضان، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٣٤) صباح نوري هادي، هواري بومدين ودوره السياسي والعسكري في تاريخ الجزائر ١٩٣٢-١٩٧٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة ديالى، كلية التربية، ص١٣٨.

(٣٥) يوسف عبدالله صايغ، اقتصاديات العالم العربي للتنمية منذ العام ١٩٤٥، ج٢، البلدان العربية والافريقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٨٠.

(٣٦) مركز الاعلام البترولي، ملحق رقم (١١)، ص٣، ٥.

(٣٧) عاطف سليمان، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤؛ نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، ص٢٤٣.

(٣٨) النفط الأحمر: ويعني نفط متنازع على ملكيته، ومن ثم لا يجوز شراؤه. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي حسن رضوان، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٣٩) كفاح عباس رمضان، المصدر السابق، ص١٠٥؛ عاطف سلمان، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٤٠) نقلا عن: أمينة شعبوني، المصدر السابق، ص٢٩.

(٤١) المصدر نفسه، ص٢٩.

(٤٢) نقلا عن: صباح نوري هادي، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٤٣) مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص١٢٠؛ بول بالطا، كلودين ريللو، استراتيجية بومدين، ص١١٣-١١٤.

(٤٤) مجلة المجاهد، العدد(٤٦٧)، الجزائر، ٣آب ١٩٦٩، ص٢٦.

(٤٥) نقلا عن: مجلة المجاهد، العدد(٦١٣)، الجزائر، ٢٥ حزيران ١٩٧٢، ص١٦.

(٤٦) سعد توفيق عزيز، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد ١٩٧٩-١٩٩٢، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠١٠، ص١٢.

(٤٧) عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩٥-٩٦.

(٤٨) محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والأعلام، الجزائر، ٢٠٠٨، ص١٠٥.

(٤٩) عبد العالي دبله، المصدر السابق، ص٩٦.

(٥٠) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، القاهرة، ١٩٦٣، ص٤٥٨.

(٥١) عبد العالي دبلة، المصدر السابق، ص٩٨-٩٩؛ كفاح عباس رمضان، المصدر السابق، ص٨٩-٩٠.

(٥٢) أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص٣٨-٤٠.

(٥٣) نقلا عن: كفاح عباس رمضان، المصدر السابق، ص٩٥؛ سعد توفيق عزيز، المصدر السابق، ص٩٥.

(٥٤) مجلة أخبار ووثائق، العدد (٨٠)، الجزائر، ١٥ حزيران ١٩٧٥، ص١٥.

(٥٥) كفاح عباس رمضان، المصدر السابق، ص٩٦-٩٧.

(٥٦) نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري ١٩٦٢-١٩٩٨، دار الكتاب العربي، الجزائر، ٢٠٠٢، ص١٢٦.

(٥٧) مجلة أخبار ووثائق، التصنيع عام ١٩٧٣، العدد (١)، الجزائر، ١٩٧٣، ص٩.

(٥٨) صباح نوري هادي، المصدر السابق، ص١١٩.

(٥٩) محمد بلقاسم، حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٩، ص١٩٨-١٩٩.

(٦٠) محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٢٢.

(٦١) كفاح عباس رمضان، المصدر السابق، ص٩٨.

(٦٢) نور الدين زمام، المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧.

(٦٣) بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ١٩٦٢-١٩٨٨، ترجمة: صباح ممدوح، الهيئة العامة السورية للكتاب، مطابع وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠١٢، ص٥٤.

(٦٤) مجموعة مؤلفين، تاريخ الاقطار العربية المعاصرة (١٩١٧-١٩٧٠)، ترجمة: دار التقدم، ج٢، موسكو، ١٩٧٦، ص٣٧٧.

(٦٥) أحمد هني، المصدر السابق، ص٦٨.

(٦٦) كفاح عباس رمضان، المصدر السابق، ص١١٧-١١٨.

(٦٧) أحمد هني، المصدر السابق، ص٦٨-٧٠.

(٦٨) كفاح عباس رمضان، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٦٩) نقلا عن: مجلة المجاهد، العدد (٦٨٥)، الجزائر، ٣٠ أيلول ١٩٧٣، ص١٢.

(٧٠) فاليري جيسكار ديستان: ولد في مدينة كوبلتس الفرنسية عام ١٩٢٦، وهو سياسي ورجل دولة فرنسي، تم انتخابه نائبا في الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٩٥٦، ثم اختير عام ١٩٥٩ سكرتيرا لوزارة المالية، ثم وزيرا للمالية في عهد حكومة شارل ديغول، وفاز بنصب رئيس الجمهورية الفرنسية عام ١٩٧٤، وخرج من السلطة عام ١٩٨١. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، المصدر السابق، ص٩٥-٩٦.

(٧١) صباح نوري هادي، المصدر السابق، ص١٩٢-١٩٣.

(٧٢) نقلاً عن: بول بالطا، كلودين ريللو، استراتيجية بومدين، ص٨٢-٨٣.

(٧٣) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مجلد(١٠)، العدد(٣٦)، السنة (١٠)، نيسان ١٩٧٤، ص١٧٧.

(٧٤) مجلة المجاهد، العدد(٥١٧)، الجزائر، ١٩ تموز ١٩٧٠، ص٦.

(٧٥) فرادي عمار، صنع القرار في السياسة الخارجية الجزارية ١٩٦٥-١٩٧٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٢، ص٢١٧.

(٧٦) عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط٢، الجزائر، ١٩٧٧، ص٣٠١.

(٧٧) نازلي معوض، المسار المعاصر للعلاقات الجزائرية الفرنسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٤٢) مجلد (١١)، السنة (١١)، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٤٤.

(٧٨) أمينة شعبوني، المصدر السابق، ص٣١؛ مجلة الطليعة، العدد (٤٤٥)، الكويت، ٢٢ كانون الأول ١٩٧٣، ص٢٦-٢٧.

(٧٩) نقلاً عن: عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، ص٣٤٩.

(٨٠) خيري عبد الرزاق جاسم، مشكلة الاندماج الوطني في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢، ص١٨٩.

(٨١) نقلاً عن: مجلة اخبار ووثائق، العدد(٨٠)، ١٥ حزيران ١٩٧٥، ص١٤.

(٨٢) محمد بوضياف، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٨٣) محمد العيد مطر، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع، هواري بومدين نموذجا، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص١٠.

(٨٤) سعد توفيق عزيز، المصدر السابق، ص١٢.

(٨٥) شبكة المعلومات الدولية، رياض الصيداوي، التجربة الجزائرية مثالا- هل يمكن للجيش تطبيق الاشتراكية والتكفل بعملية التنمية، على الموقع: http//www.m.ahewar.org

(٨٦) بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص٥٣.

(٨٧) سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد ١٩٣٢- ١٩٧٨، قصر الكتاب، الجزائر، ١٩٩٧، ص٢٦٩.

(٨٨) عبدالقادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة: فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١، ص١٨١.

(٨٩) مجلة السياسة الدولية، شهريات (آب/١٩٦٨)، مجلد(٤)، العدد(١٤)، القاهرة، تشرين الأول ١٩٦٨، ص١٩٦.

(٩٠) مجلة أخبار ووثائق، الصناعات الثقيلة في الجزائر، العدد(٨)، الجزائر، حزيران ١٩٧٢، ص٧.

(٩١) نور الدين زمام، المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧.

(٩٢) رابح عدالة، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، ٢٠١٣، ص٤٨-٤٩.

(٩٣) نعمة السعيد، المغرب العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٩٤.

(٩٤) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، د.ت، ص١٣٣.

(٩٥) مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية الفرنسية، ص١٠٠.

(٩٦) عبدالعالي دبلة، المصدر السابق، ص٨٩.

(٩٧) صباح نوري هادي، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٩٨) عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ترجمة: فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١، ص١٤٣.

(٩٩) نقلا عن: صباح نوري هادي، المصدر السابق، ص١٢٦.

(١٠٠) سهيل الخالدي، الثورة الزراعية في الجزائر، دار العودة، بيروت، ص١١٣-١١٤.

(١٠١) أحمد حمروش، الاختيار الجديد للجزائر، مجلة الطليعة، الجزائر، العدد(٦)، السنة (١٢)، تموز ١٩٧٦، ص٧٣؛ بول بالطا، كلودين ريللو، استراتيجية بومدين، ص١٠٥.

(١٠٢) كفاح عباس رمضان، المصدر السابق، ص٨٦.

(١٠٣) جريدة الشعب، العدد(٣٢٠٩)، الجزائر، ٢٩آذار ١٩٧٤.

(١٠٤) مجلة المجاهد، العدد(٧٣٧)، الجزائر، ٩ كانون الأول ١٩٧٤، ص٦.

(١٠٥) كفاح عباس رمضان، المصدر السابق، ص٨٦.